الأستاذة: لرقط مليكة -مقياس التشريع الحضري
السنة أولى ليسانس
تخصص تسيير تقنيات حضرية
سداسي الأول
السنة الجامعية 2024-2025
المحاضرة: القانون

القانون Le Droit :
يعني النظام، ويقصد به أيضا تكرار أمر معين على وتيرة واحدة، ويطلق لفظ القانون على النظم التي تحكم الظواهر الطبيعية والإقتصادية كمثال قانون العرض والطلب أي ميكانيزم السوق.
أما القانون الذي سنتناوله فهو النظام الذي يحكم المجتمع وينظمه، وهو تلك القواعد القانونية التي تنظم سلوك وعلاقات الأفراد في المجتمع وتجعلها تسير على وتيرة واحدة، وتلزمهم بإتباعها وإحترامها ، وأية مخالفة لقواعده تعرض صاحبها إلى جزاء قد يمسه في ماله أو في حريته أو كلاهما.
إذن فهو ضرورة إجتماعية وإنسانية معا، فهو يحمي ويصون الإنسان في أمنه وسلامته، في جسمه وروحه وعقله، وبالتالي في أمس الحاجة إلى القانون مثل حاجته إلى المأكل والمشرب والهواء، وبواسطته يسود الاستقرار والطمأنينة وينتشر الأمن في المجتمع وحماية مصالحه، وتحقيق الإنسجام بين مصالح الأفراد وأمن الجماعة، فوظيفة القانون هي تنظيم المجتمع تنظيما عادلا يكفل حرية الأفراد وتحقيق المصلحة العامة.
القانون La Loi:
مجموعة القواعد القانونية التي تسنها السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) أي البرلمان لتنظيم أمر معين مثل قانون الوظيف العمومي، أو قانون تنظيم المحاكم، أو قانون الضرائب أو قانون الخدمة الوطنية وغيرها من التشريعات وتعرف أيضا بالتقنين le code
والقاعدة العامة هي أن القانون لا يلزم ما لم ينشر
La loi n’oblige pas,si elle n’a pas été promulguée
والجهل به ليس بعذر nul n’est censé ignorer la loi

فالقانون في الإصطلاح هو مجموعة القواعد التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة والتي تحكم وتنظم العلاقة بين الدولة وأفراد المجتمع وبين الأفراد فيما بينهم من خلال بيان الحقوق والواجبات بما يضمن نظاما شاملا وعادلا.
وفروع القانون تقع ضمن فرعين كبيرين الفرع الأول هو القانون العام ويشمل القانون الجنائي والقانون الإداري والقانون الدستوري والقانون الدولي
أما الفرع الثاني هو القانون الخاص ويشمل فروع القانون المدني والقانون التجاري، قانون العمل على سبيل المثال
ومعيار التسمية أن القانون العام يتعلق بكل ماله علاقة بالدولة والمجتمع أما القانون الخاص فهو ما يتصل بعلاقات الأفراد وتعاملاتهم الخاصة.